



شرف:

هناك أشخاص يتكلمون باسم التعليم العالي ويوهمون الطلاب بقدرتهم على توفير منح دراسية ولديهم أعوان في الوزارة للقيام بأعمال السمسرة



د. مطهر:

مجموعات السمسرة زادت وتوسعت وأصبحت آثارها سيئة على الوزارة ونطالب بسرعة إيقافها



د. الروضي:

هناك من يقوم بأعمال تخص قطاع البعثات مخالفة للنظام والقانون ويتم التفاوض عنهم



الربيعي:

أثبتت الأيام أن بعض ذوي المعدلات الصغيرة كانوا من أوائل الجامعات التي التحقوا بها وبتقديرات امتياز مع أنهم كانوا في الثانوية ستينات

انتقائية

أضف إلى ذلك وجود انتقائية واضحة في صيغة المادة المتعلقة برسوم دراسة اللغة الأجنبية كما في القرارات 740، 741، 741، 779، 781 إذ تنص مرة على اعتماد رسوم دراسة اللغة لسنة واحدة في أحد القرارات وتارة تنص على عدم تحمل الدولة تكاليف رسوم دراسة اللغة وأخرى لا تشير إلى هذا الأمر إلا من قريب أو بعيد.

سألنا مدير عام البعثات بالوزارة أحمد الربيعي ومدير عام الشؤون المالية بالوزارة مطهر شجاع الدين عن رسوم دراسة اللغة الأجنبية فأوضحا أنها تدرج ضمن بند الرسوم الدراسية.

معدلات متدنية

وبموازاة كل ما سبق يبقى إبتعاث طلاب الدراسة في الخارج بمعدلات متدنية تصل إلى الستينيات والسبعينات صورة متفردة من صور التلاعب بالمنح الدراسية في تاريخ الوزارة إذ تكشف وثيقة حصلنا على نسخة منها الموافقة على إبتعاث نجل أحد المسؤولين والدراسة في الخارج بمعدل متدن 70.62% وفي تخصص موجود في معظم الجامعات اليمنية ويضاف لما سبق أن الطلاب حديث التخرج

وكانت وثيقة صادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال العام 2013م قد رصدت إبتعاث 106 طالب بمعدلات متدنية تقل عن التسعين منهم 18 طالبا وطالبة معدلاتهم تتراوح ما بين "60 - 79" بالمائة كما تلقى الجهاز خلال العام الماضي 2013م عدداً من الشكاوى الطلابية بشأن قيام وزارة التعليم العالي بإصدار قرارات إيفاد لبعض الطلاب رغم أن معدلاتهم أقل من معدلات الطلاب المتقدمين بالشكوى وعدم الالتزام بالأسس والقواعد العامة للإيفاد والترشيح بما يحقق المساواة والعدالة.

متفوقون يشكون

وطبقاً لمذكرتي الجهاز رقم 1606 بتاريخ 2013/5/7م ورقم 2013 بتاريخ 2013/7/1م فإن 16 طالباً وطالبة من خريجي الثانوية بتقديرات عالية تتراوح ما بين 96-90 بالمائة لم يتمكنوا من الحصول على فرصة إبتعاث للدراسة في الخارج.

وطالب الجهاز وزارة التعليم العالي بإعادة النظر في قرارات الإيفاد الصادرة خلال الفترة الماضية واتخاذ الإجراءات القانونية لحل مشكلة الطلاب المذكورين.

ولذات السبب أبلغ رئيس فريق المراجعة بالجهاز محمد الحنكة في مذكرة رقم 30 بتاريخ 2013/7/16م موجهة لوكيل وزارة التعليم العالي لقطاع البعثات عن تلقي الجهاز شكوى من خمسة طلاب بشأن عدم حصولهم على منح للدراسة في الخارج رغم حصولهم على تقديرات عالية في الثانوية العامة وأدرجوا في كشوفات الحصر منذ ثلاث سنوات في حين صدرت قرارات إيفاد لطلاب أقل معدلات منهم.

تحايل لافساد

المستولون في الوزارة أقروا بوجود تجاوزات محدودة بشأن إبتعاث طلاب بمعدلات متدنية لكنهم لم يعتبروه شكلاً من أشكال الفساد والتلاعب بالمنح الدراسية لأنهم كما يقول مدير البعثات هم طلاب يمينيون وابتعاثهم للدراسة في الخارج سيكون في الأول والأخير لمصلحة الوطن ولتأهيل الكوادر اليمنية، مؤكداً تفوق أولئك الطلاب وتميزهم في دراستهم.

وقال: أثبتت الأيام أن بعض ذوي المعدلات الصغيرة كانوا من أوائل الجامعات التي التحقوا بها وبتقديرات امتياز مع أنهم كانوا في الثانوية ستينات.

ويرجع الوزير شرف إبتعاث طلاب بمعدلات متدنية لأحد سببين هما- كما يقول- إما أن يكون لديهم وساطة قوية أو إمكانيات مادية مناسبة تمكنهم من الالتحاق بإحدى الجامعات في الخارج وبعد اجتيازهم الستين

الأولى والثانية بنجاح يتقدم الطالب بطلب منحة ويحصل عليها وهنا تثار مشكلة المعدلات المتدنية معتبراً ذلك نوعاً من التحايل على القانون وليس فساداً.

بدون شهادات

وثيقة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة سالفة الذكر تكشف عن مخالفات أخرى كبيرة يمكن وصفها بالفضيحة تتعلق بالإبتعاث العشوائي المتمثل في قرارات الإيفاد 283 لعدد 244 طالباً و308 لعدد 66 طالباً و338 لعدد 24 طالباً للعام 2013/2012.

حيث اتضح وجود 6 طلاب مبتعثين للدراسة في الخارج رغم ثبوت عدم صحة شهاداتهم للثانوية العامة فيما لم تتضمن ملفات 11 طالباً مبتعثاً نسخاً من شهادة الثانوية العامة وقدم 87 طالباً نسخاً من الثانوية غير معدمة طبق الأصل أو أنها غير واضحة لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد صحة المعدل ومع ذلك فقد اعتمدت الوزارة معدلات بعض الطلاب بحسب تقديم والده لطلب المنحة أو بحسب عرض المختصين.

للمقارنة

وتظهر الوثيقة إبتعاث 167 طالباً لم تتضمن ملفاتهم عروضاً من قطاع البعثات تؤكد فحص الوثائق واستيفاء الشروط وإجراءات الموافقة على الإبتعاث، بالإضافة إلى إبتعاث 155 طالباً بدون وجود ما يثبت قبولهم في الجامعات مع أن الوزارة أرجأت عملية إبتعاث 304 طالب الناجحين في اختبار الكفاءة والمفاضلة العام الماضي إلى العام الجاري بذريعة عدم إحصائهم قبول نهائي من الجامعات بالخارج.

بدون ملفات

كما تشير ذات الوثيقة إلى إيفاد 32 طالباً ضمن طلاب الحصر مع أنهم من خارجه وتقدموا بمعاملاتهم بعد إغلاق حصر يوليو 2012 بالإضافة إلى إيفاد 3 طلاب حديثي التخرج وتبين الوثيقة أيضاً وجود 57 طالباً وطالبة مبتعثين بدون وجود ملفات لهم بالوزارة 77% منهم طلاب دراسات جامعية بالمستوى الأول وأحد هؤلاء الطلاب نجل أحد المسؤولين بالوزارة نفسها في حين لا توجد ملفات للطلاب المبتعثين بالقرار 338 وعددهم 24 طالباً وطالبة.

نواقص

وتكشف وثيقة أخرى إبتعاث طلاب للدراسة العليا في الخارج بدون ملفات أو بملفات ناقصة إذ تبين مذكرة رسمية صادرة عن الملحقة الثقافية بالسفارة اليمنية في موسكو بتاريخ 2012/7/18 بتوقيع المستشار الثقافي الدكتور عبدالله محسن طالب عدم وجود ملفات لبعض المبتعثين أو وجود وثائق ووثائق بعض الطلاب وطلابت بسرعة إرسالها حسب طلب الجانب الروسي وتحلي مسئوليتها عن أي تأخير قد يضعها في حرج أمام المرشحين للدراسة، الكشف المرفق بالرسالة يعرض النواقص في وثائق مرشحي الدراسات العليا تبادل ثقافي للعام 2012/2013م ويظهر وجود طالبين فقط لملفاتهم مكتملة من بين 24 طالباً مبتعثاً للدراسة في روسيا كما يبين وجود طالبين بدون ملفات واثنين آخرين بدون شهادة دبلوم الماجستير، و11 طالباً بدون استمارة ترشيح و16 بدون ملخص للرسالة و3 طلاب جوازاتهم متنتية بالإضافة إلى خلو ملفات أغلبهم من الشهادات الصحية وترجمتها إلى اللغة الروسية الأمر الذي يعكس عشوائية الإبتعاث.

صدق أولاتصدق

الوزير شرف أكد لنا أن حدوث مثل هذا الوضع ليس جديداً على الوزارة بل كان موجوداً في السابق وأنه وجد الأمر حقيقة واقعة عند مجيئه الوزارة نهاية 2012 ولم يستطع التحرك من هذه النقطة، وقال: عندما جئت إلى الوزارة وجدت أسماء جاهزة ويجب أن توقع وفيها تخصصات موجودة في داخل الوطن لكني لم أستطع حرمانهم من شيء قد تم في الماضي فعملت على تصفية الماضي، مبرراً ذلك بحدائثة تعيينه في الوزارة وعدم إلمامه بتفاصيل التعليم العالي وإجراءاته حينها في الوقت الذي كانت ترفع له يومياً عشرات القرارات الفردية التي كان يجهزها نائبه والوكيل لقطاع البعثات للتوقيع عليها وقال: صدق أو لا تصدق كانت تصدر قرارات فردية وتعطى توجيهات للشؤون القانونية لإصدارها وأنا لست على علم بشيء فقط أحضر للتوقيع على الصفحة الأخيرة، وعندما يحصل في أحدها خطأ أو مخالفة تلقى المسئولية على وأنا من يلام ويُسب !! وبالتالي أوقفها جميعاً ووجهت النائب والوكيل بإيقاف القرارات الفردية للحد من الإبتعاث العشوائي على أساس إذا كان هناك قرار فردي فأنا من بيت فيه ويتحمل مسئوليته.

اللجنة استبدلت

واجبنا نائب الوزير الدكتور محمد مطهر بالأمر وطلبنا منه توضيحاً فأخبرنا أن اللجنة المشكلة لفحص طلبات المتقدمين في عهد الوزير السابق يحيى الشعبي استبدلت بلجنة جديدة في عهد الوزير شرف وصدر عنها توصيات بأسماء الطلاب المستحقين للإبتعاث في صيغة القرارين 283 و308 اللذين تضمنتا الكثير من المخالفات، وقال: نحن لم نتخذ هذه القرارات المخالفة مطلقاً وقد طالبنا الوزير بسرعة اتخاذ المعالجات العاجلة وإيقاف هذه المخالفات والخروج عن القانون.

غير أن مدير عام الإبتعاث أحمد الربيعي نفى تشكيل أي لجنة أخرى لهذا الشأن أو استبدال أي كشوفات أسماء كانت معدة للإبتعاث من قبل. ويطلب الدكتور مطهر بتشكيل لجنة رئاسية لفحص ومراجعة كل القرارات التي صدرت مع أولياتها للوقوف على مدى قانونية تلك القرارات ودراسة ملفاتها لمعرفة سلامة إجراءاتها ومن جاء وكيف ومن يتحمل الأخطاء لكي ينتهي ما وصفه بالمهزلة في قضية الإبتعاث العشوائي.

دائرة الفساد

وتنقذ الدولة ما يقارب من مائة مليون دولار سنوياً على الإبتعاث للدراسة في الخارج 70% منها يتفق عبر وزارة التعليم العالي فيما يتوزع الباقي على 38 جهة إبتعاث في اليمن بضمنها وزارات أخرى كال دفاع والداخلية والصحة وغيرها. ويتحدث البعض عن اتساع دائرة الفساد في وزارة التعليم العالي وتنامي بؤره بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة لدرجة أن بعض صغار الموظفين أصبحوا فاسدين وضمن شبكات السمسرة والمتاجرة بالمنح الدراسية فيما يربط البعض بين فساد عملية الإبتعاث اليوم بفساد مستقبل الوطن ويرى فيه إهداراً لموارد الوطن وسوء استغلاله.

قرارات والتزامات

وتُبدى بعض المصادر في الوزارة قلقها من استمرار عملية الإبتعاث العشوائي وما سيجتريه عليه من التزامات مالية قد تضع الوزارة أمام تحديات صعبة في المستقبل طبقاً لمصادر مسؤولة فإن ما لا يقل عن 600 - 800 قرار إيفاد تم إصدارها منذ سبتمبر 2013م فيما هناك الكثير من القرارات المؤجلة إلى العام 2014 - 2015.

ويرى عضو لجنة التعليم العالي بمجلس النواب الدكتور صالح السنبري أن أداء الوزارة فيما يتعلق بعملية الإبتعاث يشوبه الكثير من الرتابية والمجاملة والبيع والشراء مما أفرز حرمان الطلاب المتفوقين من استحقاق الإبتعاث وإعطاء الفرصة لمن لا يستحقها وصدر قرارات بدون تعزيز مالي.

مشيراً إلى أن قيادة الوزارة ستجد نفسها مستقبلاً في ظل استمرار هذا الوضع أمام كم من المخالفات التي يصعب عليها إمكانية معالجتها وتصحيحها بشكل عاجل.

ثقة مطلقة

ورغم تلك المخاوف إلا أن الوزير شرف أبدى ثقته المطلقة بقدرة الوزارة على تغطية الالتزامات المالية المتعلقة بخطة الإيفاد لهذا العام، وقال: لا أخشى من مواجهة أي تحديات مالية لأن لدي تخطيطاً مالياً ولن أرسل طالباً للدراسة في الخارج إلا وأنا واثق تمام الثقة بقدرتي على تمويل نفقات دراستهم.

أسباب السمسرة

تساءلنا عن أسباب تنامي شبكات السمسرة حول قطاع البعثات بالوزارة فأرجع الوزير شرف السبب إلى عدم التزام الطلاب بألية التقديم الإلكتروني عبر موقع الوزارة لطلب الحصول على منحة دراسية، وقال: عندما تكون هناك معاملة يدوية سيكون هناك بلا شك الفساد وأعمال السمسرة وبيع الأوهام.

مشيراً إلى أن متابعة المعاملات تحولت إلى شكل من أشكال السمسرة والفساد عندما دخل المال إلى الخط بهدف ممارسة الضغط على الوزارة لتسريع إجراءات الإبتعاث أو ابتزازها للحصول على منحة دراسية إلى الخارج. وبحسب الوزير شرف فإن الأمر أصبح جاذباً لانتباه السماسرة طالما وجد من هو مستعد لدفع مبالغ مالية وبالتالي تحولت العملية إلى مصدر دخل للبعض.

غير أن آخرين يشيرون إلى وجود عناصر فاسدة داخل الوزارة تتمتع بالحماية والنفوذ وهو ما ساعد على ازدهار تجارة المنح الدراسية وتشكل شبكات السمسرة فيما تذكر بعض المصادر الإعلامية أن شبكات الفساد والسمسرة تمتد حتى إلى بعض الملحقيات الثقافية في سفاراتنا بالخارج.

الصمت الغريب

ويعزو البعض استمرار الوضع إلى حالة التوافق السياسي وحساسية ظروف المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد والتي تمكن لوبي الفساد في التعليم العالي من استغلالها على نحو سبئ فيما يرجع آخرون أسباب ذلك إلى تراخي الأجهزة الرقابية وتقاعسها عن أداء واجباتها رغم ما اكتسبته هذه القضية من ذبوع وشهرة، ويتحدث البعض عن مكافآت شهرية تصل إلى 250 ألف ريال ومنع دراسية توزع كهدايا أو هبات لكسب ود البعض، الأمر الذي يفسر حالة الصمت الغريب تجاه رواج سوق المنح الدراسية.

دور البرلمان

في مجلس النواب، أكد المختصون في لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة لتلقيهم عدداً من الشكاوى الطلابية بهذا الشأن محالة من رئاسة المجلس لدراستها، وأن اللجنة استدعت في ضوء ذلك قيادة الوزارة حيث استمعت من الوزير شرف ونائبه الدكتور محمد مطهر لإيضاحاتهما، إلى جانب قضايا أخرى متعلقة بالتعليم العالي.

عضو اللجنة الدكتور صالح السنبري أكد اهتمام اللجنة البرلمانية ومتابعتها لقضية الإبتعاث العشوائي وأعمال السمسرة والتلاعب بالمنح الدراسية التي قال أنه لا يصل إليها إلا أصحاب الوساطات والمحسوبية" بالإضافة إلى فساد الملحقيات الثقافية وتقصير أدائها.

لكنه أكد اقتصار دور اللجنة في المجلس على تصفي الحقائق وعكس صورة الواقع من خلال التقارير التي تعدها وترفعها إلى المجلس، وقال: على هيئة رئاسة المجلس أن تتابع تنفيذ توصيات المجلس على المستوى الحكومي.. مبدياً استغرابه من تجاهل وزارة التعليم العالي تنفيذ توصيات برلمانية سابقة بشأن محاسبة بعض الملحقين الثقافيين وتغييرهم على خلفية إهمال البعض منهم لمسؤولياتهم وتقصيرهم في أداء واجباتهم. مصادر برلمانية أشارت إلى أن حماس البرلماني كثيراً ما يتلاشى ويفتر أمام وهج الإجراءات الحكومية.

جهاز الرقابة والمحاسبة

بالمقابل، يحسب للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كشفه للعديد من المخالفات القانونية التي تضمنتها قرارات الإيفاد 283، 308، 338 الصادرة نهاية العام 2012م، وذلك من خلال تقريره الرقابي الصادر عن الإزارة العامة للرقابة على التربية والثقافة والإعلام، برقم (1331) في تاريخ 2014/4/30م، والذي وصفه أحد مسؤولي الوزارة بأنه مجرد "خبابير" وتظهر رسالة رئيس الجهاز القاضي أبو بكر السقاف إلى وزير التعليم العالم بتاريخ 2013/7/1م امتعاض الجهاز من عدم قيام الوزارة باتخاذ أي إجراء لتصحيح وضع عملية الإبتعاث أو إفادة الجهاز بأي إيضاح رغم مرور شهرين على مخاطبته الوزارة بهذا الشأن، وذلك في مذكرته السابقة رقم 1606 بتاريخ 2013/5/7م.

ويبدو أن صلاحيات الجهاز تنتهي عند حدود الرقابة على الأداء الحكومي دون تجاوزها إلى بلوغ محاسبتها الأجهزة الحكومية على الإهمال والتقصير والفساد.

تحقيق مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد هي الأخرى تلقت بعض الشكاوى والبلاغات الطلابية كما رصدت عدداً من البلاغات الصحفية التي تناولت قضية الإبتعاث العشوائي والتلاعب بالمنح الدراسية طبقاً لمختصين في الهيئة. جميع من التقيناهم من مسؤولي الهيئة باختلاف مناصبهم ومستوياتهم الوظيفية أدبوا تحفظاً شديداً عن الحديث بشأن القضية وامتنعوا عن توضيح أبسط المعلومات عنها أو عن إجراءات الهيئة وبررت رئيس الهيئة القاضية أفراح بادويان ذلك بأن الشكاوى المتعلقة بموضوع القضية ما تزال في موضع التحقيق ولا يمكن لأحد استباق النتائج.

في الأخير

وفيما تستمر الهيئة في تحقيقها والجهاز في مراقبته والنواب في استماعهم لإيضاحات المسؤولين يكون سمسرة التعليم العالي وأعوانهم قد قضاوا على ما تبقى من موارد للوطن ومن بقايا أمل في قلوب الأجيال وتفتنوا في صناعة الإحباط وتحطيم المتفوقين.

وحتى اللحظة ما تزال جماعات السمسرة المسلحة طبقاً للوزير تلاحق مسؤولي الوزارة إلى مكاتبهم ومسكنهم وفي كل مكان وما زال عشرات الحالمين بالإبتعاث متفوقين ومعديدين يجوبون شوارع العاصمة من التحرير إلى حدة إلى الجزائر وشوارع الخمسين بحثاً عن مسؤول يستمع لهم، وما زالت الدولارات تتدفق إلى شبكات السمسرة وتسيء لسعة الوزارة تملأ لزال لوبي الفساد في الوزارة ضميراً مستتراً تقديره هو.

